قـــرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقـــم (١٤) لسنة ٢٠٢٣ م
بشأن حفظ الأمن والنظام بالانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤

رئيس الهيئة

- بعد الاطلاع على الدستور؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية وتعديلاته؛
- وعلى قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم٤٥ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات وتعديلاته؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ ؛
- وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥ م.

قـــرر

((المادة الأولى))

تضطلع وزارة الداخلية بمهمة حفظ الأمن والنظام أثناء الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ .

((المادة الثانية))

يشمل حفظ الأمن والنظام المهام الآتية:

١ - تأمين الناخبين و الحفاظ على سلامتهم و تحقيق الأمن العام أثناء الإدلاء بأصواتهم .

٢ - تأمين المرشحين و مؤيديهم فى إطار القواعد الدستورية و القانونية و منع أى وجه للإخلال بالأمن و النظام .

٣ - تأمين أعضاء الجهات والهيئات القضائية خلال فترات عملهم وتسلم وتسليم أوراق الانتخاب، وحتى انتهاء مهامهم، و عودتهم لمقار عملهم، أو إقامتهم.

٤ - تأمين المقرات الانتخابية الآتية:-

- مقر الهيئة الوطنية للانتخابات
- مقار لجان متابعة سير الانتخابات بالمحاكم الابتدائية بالمحافظات.
- مقار اللجان العامة.
- مقار المراكز الانتخابية التي تضم اللجان الفرعية.

٥ ـ تأمين مستلزمات العملية الانتخابية و مطبوعاتها و أوراقها و أماكن وجودها و أثناء نقلها من أماكن طباعتها و حتى تسليمها للجان متابعة سير الانتخابات بكل محافظة و أثناء نقلها للجان الفرعية ، وتسليمها للجان العامة و الهيئة الوطنية للانتخابات .

٦ ـ الحفاظ على أمن وسلامة ممثلي منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام المحلية و الدولية و الأجنبية ، ومن وجهت له الهيئة دعوة لمتابعة العملية الانتخابية.

((المادة الثالثة))

يحظر دخول قوات التأمين داخل اللجان الفرعية و العامة إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة .

((المادة الرابعة))

للهيئة طلب الاستعانة بممثل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، للتنسيق بينها وبين الوزارتين.

((المادة الخامسة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات والجهات المعنية تنفيذه .

صدر بالقاهرة يوم ١٠ من ربيع أول سنة ١٤٤٥ هـ
الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات

القاضي/ ((وليد حمزة))
نائب رئيس محكمة النقض